Analysis of Correlation of Grammar and Meaning in Compilations of Fazel Saleh Allsameraei

Mohammad Amirifar *
Eisa Mottaqizadeh **

Abstract:
Arabic grammar for understanding the meaning of the Holy Quran emerged from the various methods and then was promoted step by step until the current advanced level, thanks to the different ways that researchers of Arabic language use for understanding the meaning of these methods. Fazel Saleh Allsameraei is a contemporary grammar gourmet that uses a different approach for the investigation of this science and attempts to return the meaning as spirit for inanimate body of logical arguments of grammar experts. This research, with its descriptive - analytical method, studies the books of this author, especially the meaning of syntax, investigation the methods that Fazel Saleh Allsameraei tried to revive the rough and soulless science. The Sameraei's effort is based on restoring the grammar to the first two hegira centuries and investigating it along with eloquence sciences, especially semantics and addressing the audiences to primary sources of grammar noted as the most important of this research's findings.

Keywords: Arabic Grammar, Fazel Saleh Allsameraei, Syntax and Meaning Correlations

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

* M. A. Student of Arabic Language and Literature, Tarbiat Modares University, Tehran, Iran (Responsible author) amirifarm@gmail.com
** Associate Professor of Arabic Language and Literature, Tarbiat Modares University, Tehran, Iran
Received: 18/10/2015 Accepted: 01/07/2017
This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

بحوث في اللغة العربية: نصف سنوية علمية محكمة لكلية اللغات الأجنبية بجامعة إصفهان
العدد ١٨ (ربيع وصيف ١٤٣٩هـ. ق/ ١٣٩٦ هـ. ش)، ص ٨٢ ـ ٦٧

منهج فاضل السامرائي في تحديد العلاقة بين النحو والمعنى[١]

محمد أميري فر *
عيسى متقي زاده **

الملخّص

إنّ النحو قد بدأ من منطلق عظيم، وهو السعي لفهم معاني القرآن الكريم ومعرفة أساليب التعبير عن تلك المعاني والكشف عن أسرار بلاغته ووجوه إعجازه. ثمّ خطا علماؤه خطوات لإنضاج الفكر النحوي والارتقاء به إلى أرفع مستويات الرقي العقلي وذلك بتنويع اتجاهات البحث فيه وتطوير وسائل الكشف عن وجوه معاني الكلام.

يتناول هذا البحث واحداً من الشخصيات النحوية التي يكون لها دور مهم في إيحاء النحو العربي في يومنا هذا، فهو ينظر إلى النحو بمنظاره الجديد، وهو البحث عن المعنى من خلال النحو. ويقوم بحثنا هذا بدراسة آراء السامرائي النحوية دراسة منهجية تقوم على التوضيح و المقارنة بكبار النحاة و بعض البلاغيين، للوقوف على منهج المؤلف وما امتاز به السامرائي عن غيره من اللغويين والنحاة في عرضه وتوجيهه.

فقد قمنا في هذا المقال من خلال المنهج الوصفي ـ التحليلي و المقارن بقراءة كتب السامرائي قراءة دقيقة ومتأنّية، ثم استخرجنا أبرز معالم منهجه في تحديد العلاقة بين النحو والمعنى مع ذكر شواهد من كتبه، مضافاً إلى المقارنة بين آرائه وغيره من النحويين.

ومن أهم ما وصل إليه البحث هو أنّ السامرائي قد جمع بين النحو والبلاغة وعلم المعاني خاصة في تحديد العلاقة بين النحو والمعنى، وبذلك سعى أن يعيد الروح أو المعنى إلى النحو العربي.

المفردات الرئيسية: النحو، معاني النحو، فاضل السامرائي، المنهج

١ـ تاريخ التسلم: ١٣٩٤/٧/٢٦هـ. ش ؛ تاريخ القبول: ١٣٩٦/٤/١٠هـ. ش.

❖ ماجستير في اللغة العربية وآدابها بجامعة تربيت مدرس (الكاتب المسؤول) Email: amirifarm@gmail.com
❖❖ أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة تربيت مدرس Email: motaghizadeh@modares.ac.ir

١ـ المقدّمة

إنّ النحو قد بدأ أوّل ما بدأ لفهم معاني القرآن الكريم ومعرفة أساليب التعبير عن تلك المعاني والكشف عن أسرار بلاغته ووجوه إعجازه، هذا بينما النحويون قد اهتمّوا بالعلاقات الظاهرة بين الكلمات، أما المعنى فهو بعيد عن تناولهم وفهمهم ويؤيّد رأينا هذا قول أحمد الجواري، فهو يعتقد:

«قد أتى على النحو العربي حين من الدّهر كسف فيه شعاعه، وغاض فيه رونقه ورواؤه، وأصاب قواعدَه وأصولَها وفروعها جفافٌ وجفاء، يتعيّن على الدارس والباحث والناقد أن يستنبط ماءها ورواءها، بأن يكشف ماوراء الظاهر الجهم والسطح الأصم. وذلك يقتضي كثيراً من الصبر والأناة، ويلزم له عدّة من فقه قواعد اللغة والاستعداد لتذوق أساليبها وفهم معانيها، وإدراك خصائصها ومراميها» (١٩٨٧م، ص ١٩).

ولسنا نعني بهذا القول أنّ المعنى كان قد غفل عنه بصورة كاملة ولم تكن الألفاظ عند النحاة الأوائل هي المقصودة فقط وكان عليها مدار بحثهم ـ كما زعم بعض الباحثين ـ بل هي أدوات للتعبير عن المعاني التي يقصدونها. **«وكان النحو في القرنين الثاني والثالث اهتمّ اهتماماً واضحاً بالمعنى وجعل الحركات والألفاظ والتراكيب دلائل على المعاني التي كانت بغيتهم في دراسة النصوص القرآنية. ولا شكّ أنّ إضراب النحويين عن ذكر معنى أساليب اللغة العربية لها أسبابها»** (الخالدي، ٢٠٠٦م، ص ٢٨ ـ ٢٩).

وكان للمعنى أثر ملموس في الدراسات النحوية التي ظهرت منذ بدء التأليف النحوي حتّى نهاية القرن الرابع الهجري وأمّا النحاة بعد ذلك، فقد **«قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرّف أحكامها، قد ضيّقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقاً منحرفة، إلى غاية قاصرة، وضيّعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة»** (مصطفى، ١٩٩٢م، ص ٣).

يرى مصطفى إبراهيم في معرض كلامه عن أدوات النفي في النحو، أنّ المعنى قد أغفل شرّ إغفال درسَ معاني النحو (المصدر نفسه، ٥ -٦). وهو يرى أنّ النحويين قد حدّدوا النحو وضيّقوا بحثه، وحرموا أنفسهم وحرمونا إذ اتّبعناهم من الإطّلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوّعة ومقدرتها في التعبير وبقيت هذه الأسرار مجهولة. ومن جهة أخرى، أنهم رسموا للنحو طريقاً لفظية، فاهتمّوا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى (المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨).

وقد أثبتت الدراسات النحوية الحديثة صحّة هذا الاتجاه في التفكير النحويّ وسلامة مسراه، وذلك بما ظهر في العالم من مدارس نحوية تعنى بالمعنى وتهتمّ بمسالك التعبير عنه (الخالدي، ٢٠٠٦م، ص ٧).

ولا شكّ في أنّ البحث عن أثر المعنى في أيّ جانب من جوانب الدراسات النحوية يقتضي أن يكون الباحث ملمّاً بكلّ ما يتعلّق بأصول ذلك الجانب وأحكامه ليلتقط منه الدرر ويهمل الأصداف والشوائب التي علقت به. وبما أنّ النحويين لم يصرّحوا بالمعنى ولم يصنّفوا تآليفهم على أساسه، لذلك قاد هذا البحث فاضل السامرائي إلى اتّباع منهج تحليليّ في كتابه تحت عنوان *معاني النحو*.

يسعى السامرائي أن يكتب في فقه النحو والتمييز بين التراكيب المختلفة وشرح معنى كلّ تركيب، فهو إذن يدور على المعنى ويعتقد بـ**«أنّ موضوع المعنى موضوع جليل، وحسبنا من جلالته أنّ اللغة ما وجدت إلا للإفصاح عنه»** (٢٠٠٧م، ج١، ص ٩). وهذا ما يؤيّده كذلك الستاري، فهو يقول: **«وإنّ مما يُحتاج إليه، لإيحاء النحو أو تجديد حياته، تجاوز الظواهر فيه إلى الجواهر والحقائق ومواضع الإشراق ومواطن العبقريّة والإبداع، تلك التي جعلت العربية تتفرّد بخصائص ومزايا في حسن التعبير عن الأفكار والمشارع ...»** (الجواري، ١٩٨٧م، ص ١٩). فالمعنى ـ على حسب رأيه ـ جوهر النحو وحقيقته وموضع الإشراق والعبقرية والإبداع فيه، والسامرائي هو

البطل الذي يبحث عن هذا الجوهر والحقيقة في كتابه *معاني النحو*، حيث يمكن القول إنّ هذا الكتاب قد أصاب المادة الأصلية الحيّة في النحو:

فـ«إنّه ما قعد بوظيفة النحو عند الظواهر والأعراض، بل كشف عما وراء الظواهر النحوية التي استقلّت بالنحو، بل استبدّت وحجبت الكثير من حقائقه وجوهر مادّته ومعناه عن الدارسين. فإنّ الأوجه النحوية ليست مجرّد استكثار من تعبيرات لا طائلَ تحتها، كما يتصوّر بعضهم، وإنّ جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أنّ هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وإنّ لك الحقّ أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء، وإنما لكلّ وجه دلالته فإذا أردت معنى ما لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤيّده، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحداً، إلا إذا كان ذلك لغة، أي لهجة كالحجازية والتميمية وغيرها من اللهجات. إذ كلّ عدول من تعبير إلى تعبير، لا بدّ أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فالأوجه التعبيرية المتعددة، إنما هي صور لأوجه معنوية متعددة» (السامرائي، ٢٠٠٧م، ج ١، ص ٩).

ومما تقدّم، يظهر جلياً أنّ فاضل السامرائي ذو شخصية متميزة في منهجه وتفكيره في القضايا النحوية، ولكنه لم ينلْ موضع اهتمام الباحثين، فلم يقم أحد بإبراز جهده، وبيان نهجه وتفكيره النحوي. ولذلك فإنّ البحث الحاضر يريد أن يسلّط الأضواء على منهجه في تحديد العلاقة بين النحو والمعنى. وأما المنهج المتّبع في المقال الحاضر فهو منهج توصيفي ـ تحليلي. فلقد سعينا أن نستخرج أهم معالم منهج هذا العالم النحوي في تحديد العلاقة بين النحو والمعنى من خلال قراءة دقيقة. ثمّ أوردنا شواهد من كتبه وقمنا بمقارنة آرائه في النحو والمعنى مع النحويين الجدد أحياناً.

٢ـ خلفيّة البحث

هناك دراسات قامت بتحليل وشرح آراء فاضل السامرائي النحوية، منها:

ـ «جهود فاضل السامرائي النحوية»: وهي رسالة تقدم بها طلال وسام أحمد البكري إلى مجلس كلية التربية بجامعة تكريت، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية تحت إشراف جمعة حسين. فأخذ الباحث جهود السامرائي النحوية وقام باستعراضها بشكل موجز؛ ولكنه ما أشار إلى منهجه في النحو.

ـ «آراء الدكتور فاضل السامرائي في كتابه: معاني النحو»: وهي رسالة ماجستير مقدّمة من قبل الطالب مظفر عبد رومي الظاهري تحت إشراف هشام إبراهيم الحداد سنة ٢٠٠٥ للميلاد. كان الهدف الرئيس من الرسالة المذكورة مناقشة الآراء وما رجّحه السامرائي من آراء العلماء وما اختلف فيه معهم وأسباب الترجيح والخلاف والأدلة التي استدلّ بها السامرائي.

وأما منهج فاضل السامرائي بشكل عامّ فهو غير مدروس لم يتطرّق إليه ـ كما نعلم ـ الباحثون من قبلُ، وهو مسألة ذات أهمية بالغة حيث يساعد الطلاب في فهم النحو بشكل أفضل كما يساعد الكتّاب في كتابة الموضوعات النحوية بشكل مبرمج ومنهجي. لذلك سعينا كلّ السعي في هذه المقالة أن نلقي الضوء على منهجه النحوي.

٣ـ نبذة عن حياة فاضل صالح السامرائي

«فاضل بن صالح بن مهدي بن خليل البدري من عشيرة "البدري" إحدى عشائر سامراء، ويُكنّى بـأبي محمد ومحمد ولده الكبير. ولد في سامراء عام ٣٣٣٣م» (الظاهري، ٢٠٠٥م، ص ٧).أخذه والده منذ نعومة أظفاره إلى مسجد حسن باشا أحد مساجد سامراء لتعلّم القرآن الكريم، وكشف ذلك عن حدّة ذكاءه، حيث تعلّم القرآن الكريم في مدّة وجيزة. أكمل الدراسة الابتدائية والمتوسطة

والثانوية في سامراء، ثمّ انتقل إلى بغداد في مدينة الأعظمية ليدخل دورة تربوية لإعداد المعلّمين، وتخرّج فيها عام ١٩٥٣م، وكان متفّوقا في المراحل الدراسية كافّة. فعُيّن معلماً في مدينة بلد عام ١٩٥٣م، وبعدها أكمل دراسته في دار المعلمين العالية بقسم اللغة العربية (كلية التربية) عام ١٩٥٧م وتخرّج فيها عام ١٠٦٠م. حاز درجة البكالوريوس، بتقدير امتياز، ورجع إلى التدريس في الثانوي. وفي أول دورة فتحت للدراسات العليا في العراق دخل في قسم الماجستير (القسم اللغوي) وكان أول من حاز درجة الماجستير في كلية الآداب وفي السنة نفسها عُيّن مُعيداً في قسم اللغة العربية بكلية التربية بجامعة بغداد ومن جامعة عين شمس في كلية الآداب في قسم اللغة العربية، نال شهادة الدكتوراه عام ١٨٦٨م. ثمّ عاد إلى العراق، وعُيّن في كلية الآداب بجامعة بغداد بعد دمج كلية التربية بكلية الآداب. وعُيّن عميداً لكلية الدراسات الإسلامية المسائية في السبعينات إلى حين إلغاء الكليات الأهلية في العراق. بعدها أُعير إلى جامعة الكويت للتدريس في قسم اللغة العربية عام ١٩٧٩م ثم رجع إلى العراق، أصبح خبيراً في لجنة الأصول في المجمع العلمي العراقي عام ١٨٨٣م، وعيِّن عضواً عاملاً في المجمع العلمي العراقي عام ١٩٩٦م، وأُحيل إلى التقاعد عام ١٨٨٨م (البكري، ١٩٩١م، ص ٤ ـ ٥). بعد ما قضى ما يقارب أربعين عاما أستاذاً للنحو في جامعة بغداد في التدريس، رحل إلى الخليج ليعمل أستاذاً في جامعة عجمان التي أمضى فيها سنة. ثم انتقل إلى جامعة الشارقة أستاذاً لمادة النحو والتعبير القرآني عام ١٩٩٩م إلى صيف عام ٢٠٠٤م حيث عاد الدكتور فاضل إلى بلده الحبيب العراق وعاد للتدريس في جامعته الحبيبة بغداد. وبالإضافة لكون الدكتور نحوياً فذّاً و عالماً جليلاً فهو أيضاً شاعر عظيم مع أنه لا يحبّ أن يُعرف عنه أنه شاعر وقد نظم الشعر مبكّراً، ومن أشعاره قصيدة ربّاه (في رحلة الإيمان .. الحج عام ٢٠٠٠م) (نقلاً عن الدكتور بهجت الحديثي من موقع الإسلاميات http://islamiyyat.com/2009-02-03-05-19-05).

٤ـ معالم المنهج في تحديد العلاقة بين النحو والمعنى عند السامرائي

لقد سلك فاضل صالح السامرائي منهجاً فريداً في النحو العربي، فيقوم منهجه على أساس العلاقة بين النحو والمعنى وله في تحديد هذه العلاقة منهجه الخاص، ويمكننا أن نشير هنا إلى أبرز معالم منهجه وهو:

٤ـ١ إرجاع النحو إلى أصوله والجمع بين النحو والبلاغة

إنّ الذي قصده السامرائي ووجّه النظر إليه أنّ النحو العربي ليس محض أشكال ومظاهر وعلامات يعرف بها معنى الكلام في أبسط صورة وأقرب هيئة وأدنى منال. وإنما فوق تلك العلامات والقواعد، طريقة في أداء المعنى واضحاً مؤثّراً مفيداً للفائدة التي يحسن السكوت عليها ـ كما قال بذلك علماء العربية ـ الفائدة بكلّ ما يقصد إليه في التعبير من إفادة وإثارة وإمتاع وهو في سبيل الوصول إلى المعنى قد جمع بين علم النحو والبلاغة وعلم المعاني منها بصورة مؤكّدة، فهو ربط بين البنية النحوية والوظيفة الدلالية في دراسة الجمل والتراكيب، ودَرَس وظائف التخصيص والتقييد والتؤكيد و ... . وميَّز بين بنية جمل مختلفة تمييزاً وظيفياً. ويقوم منهجه في تعليم النحو العربي على الاتجاه الوظيفي للنحوّ لأنّ منهج الاتجاه الوظيفي يقوم **«على الفهم والإدراك للمعنى وعلى التخطيط الجيّد لبناء المعاني والمدركات والمفاهيم اللازمة، لأنّ المتعلّم أثناء عملية التعلّم لا بدّ أن يعرف ماهية ما يقوم به ودوره وهذا يتطلّب منه عملية تخطيط وتنظيم لبناء المعاني وإدراك العلاقات بين المعاني المختلفة»** (السيد، ٢٠٠١، ٥٧). وليس هدف السامرائي في النحو أن يقوم بجمع المعلومات وإلقائها على التلاميذ وتجميدها في أذهانهم، وإنما يشير إلى دور المعنى في التراكيب والسياقات المختلفة.

وليس السامرائي هو أول من الذي اهتمّ بإرجاع علم المعاني إلى النحو، بل يبدو من آراء أحمد الجواري في كتبه النحوية أنّه يجمع بين النحو وعلم المعاني ولا يفرق بين هذين العلمين، كما يذكر في كتابه أيضاً: **«ولكن الذي هو جدير بالتنبيه عليه أنّ علوم البلاغة ولا سيّما علم المعاني قد قام معلّقاً أو كالمعلّق في فضاء، لا يستند إلى قواعد تمسك به أن يزول أو يتزعزع وتلك القواعد هي قواعد النحو، التي قضى عليها نأيها عن معاني النحو، أن يغيض ماؤها ويجفّ مددها من حسن التعبير وجودة التركيب»** (١٨٨٧م، ص ١٣).

وهذا ما نشاهده عند السامرائي أيضاً، فهو يجمع بين النحو والبلاغة وعلم المعاني خاصة، بحيث يذكر في كتابه *معاني النحو* أغراض التنكير ويشير منها إلى إرادة الجنس والتعظيم والتهويل والتكثير والتقليل و... (٢٠٠٧م، ج١، ص٣٧ - ٣٨)، أو في قسم أنواع دلالة الجملة، فهو يذكر دلالتين للجملة العربية، وهي الدلالة القطعية والاحتمالية والدلالة الظاهرة والباطنة، ويقول في النوع الأخير: **«و أما الدلالة الباطنة، فهي الدلالة التي تؤدي عن طريق المجاز والكنايات والملاحن والإشارت وما إلى ذلك، كقوله: (رمتني بسهم ريشه الكحل) أي بنظرة من عين مكحولة؛ وقوله: (بعيدة مهوى القرط) أي طويلة العنق وقولهم: (بنو فلان يطؤهم الطريق) أي أهل الطريق ...»** (٢٠٠٧م، ج ١، ص ١٩). وإذا راجعنا كتابه *الجملة العربية والمعنى*، نرى أنّه قد أشار في الدلالة القطعية والاحتمالية وفي الدلالة الظاهرة والباطنة إلى كثير من الأمثلة المعروفة في كتب البلاغة (٢٠٠٠م، ص ٢٠). ولا شكّ أنّ الأمثال المذكورة في صلب علم البيان ولها صلة وثيقة بالبلاغة العربية. ويذكر في مبحث ضمير الفصل ومعانيه في القصر، أنواع القصر من ضمير الفصل وهي تؤكيد القصر الحقيقي، تؤكيد القصر الذي على جهة المبالغة، وتؤكيد معنى المقايسة ... (٢٠٠٧م، ج ١، ص ٦٦). ولا شكّ أن هذه الموضوعات أيضاً في صلب البلاغة.

ويقول محمد حسين الصغير: **«والبعد النحوي في بنية علم المعاني، واضح السمات متميّز الأصول، وهو ما يجب أن يلتحق بمباحث النحو العربي جزءاً متمّماً لموضوعات متداخلة في صلبه، وهي من جوهره في حال من الأحوال»** (١٩٩٩م، ص ١٥٥). ويبدو لنا أن السامرائي ينحو هذا النحو في دراسته النحو، فهو يجمع بين النحو وعلم المعاني. والنحو الذي يدرسه السامرائي هو «النحو البلاغي»، إن صحّ التعبير وليس بالنحو الشكلي.

٢ـ٤ إرجاع النحو إلى عصر عبدالقاهر الجرجاني والإنشاد بآرائه النحوية

يقول عبدالقاهر الجرجاني في علّة تأليف كتابه *دلائل الإعجاز* والغرض الرئيس منه: **«واعلم أنّ غرضي من هذا الكلام الذي ابتدأته، والأساسَ الذي وضعته أن أتوصّل إلى بيان أمر المعاني كيف تختلف وتتّفق، ومن أين تجتمع وتفترق، وأفصل أجناسها وأنواعها، وأتتبع خاصّها ومُشاعها»** (١٨٨٤م، ص ٢٦).

وقد اتّبع السامرائي المنهج نفسه في النحو العربي، فدراسته النحوية تهتمّ بجانب المعنى، واختلاف المعنى في التعابير المتشابهة وغيره ممّا أشار الجرجاني إليه في الغرض من تأليف كتابه. فقد استفاد السامرائي من كثير من آراء عبدالقاهر في أبواب مختلفة في كتابه، ولكن يختلف الكتابان من جهة الوظيفة، فالسامرائي يكتب ويبحث في المسائل النحوية، بينما يكتب الجرجاني عن البلاغة ولا يخفى على أحد أن هناك بعض موضوعات مشتركة بين النحو والبلاغة. ولكن هناك موضوعات في البلاغة ليست صلتها وثيقة بالنحو العربي مثل الفصل والوصل و ... ومسائل في النحو لا يذكره الجرجاني في كتابه، لأنّه يؤلّف في البلاغة، ولكنّه يمكن القول بأنّ السامرائي قد أخذ أساس نظريته في النحو من الجرجاني وقام في كتابه *معاني* النحو بتطبيقها عملياً في كلّ المسائل النحوية وهذا أمر صعب جداً، وأرى أنه قد أصاب الهدف في تأليفه هذا.

يميل السامرائي إلى النحو الوظيفي في كتابه وأشار في مقدمة كتابه بأنه يريد أن يدرس الفروق بين الجمل المتشابهة، ويرى أنّ هذه الجمل المتشابهة لا تعدّ مترادفة، بل كلّ واحدة منها قوة تعبيرية متميزة مستمّدة من الدور الذي يؤدّيه كلّ أسلوب، ولا يفرق الأمر بالنسبة إلى عبدالقاهر الجرجاني، فقد يرى كركشاس: **«أنّ عبدالقاهر الجرجاني هو أوّل من دعا إلى تدريس النحو وظيفياً، حيث تجاوز منهجه الحضارة العربية إلى المجتمعات الغربية التي نسجت على منواله الاتجاهات الوظيفية، وقد حملت اسم النحو الوظيفي على شاكلة كتاب سيمون دايك»** (السيوطي، ٢٠٠٢م، ص ٢٤).

وجدير بالذكر، أنّ السامرائي ليس وحيداً في الاهتمام بآراء عبدالقاهر الجرجاني وجهوده في النحو العربي، بل ذهب كثير من النحويين الجدد هذا المذهب وأعلنوا بصراحة بأنه: **«لقد آن لمذهب عبدالقاهر أن يحيا وأن يكون هو سبيل البحث النحوي، فإنّ من العقول ما أفاق لِحَظّه من التفكير والتحرّر، وأن الحسّ اللغوي أخذ ينتعش ويتذوّق الأساليب، ويزنها بقدرتها على رسم المعاني، والتأثير بها، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية وسئم زخارفها»** (مصطفى، ١٩٩٢م، ص ٢٠). ويقول إبراهيم مصطفى أيضاً في موضع آخر: **«وجاء عبدالقاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١، ورسم في كتابه دلائل الإعجاز طريقاً جديداً للبحث النحويّ، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبيّن أن للكلام نظماً وأن رعاية هذا النظم واتّباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهماً معناه ولا دالّاً على ما يراد منه»** (١٩٩٢م، ص ١٦).

ولذلك يمكن القول بأنّ السامرائي يعتقد أنّ ما تركه عبدالقاهر من دراساته في *دلائل الإعجاز* وغيره يعتبر إشارات ذكية إلى الطريق الذي كان على النحاة أن يسلكوه في دراساتهم النحوية وبخاصة ما قام به عبدالقاهر من دراسة للنظم في اللغة العربية. وجدير بالذكر أنّ هذا ما استنبطنا من كلامه وما أشار السامرائي في كتابه يشابه هذا.

وربما كان من الممكن أن نعتبر كتاب *معاني النحو* تطبيقاً عملياً للنظريات السابقة، ونظرية تمام حسان وأمثاله، حيث يقول: **«يحلو لكثير من أساتذة اللغة العربية في أيامنا هذه، أن يشير إلى ما يعتبرونه نقطة ضعف في النحو العربي، وهو ارتباطه الشديد بطابع الصناعة حتى أنه يعرف أحياناً باسم صناعة النحو، ثمّ خلوّه من الارتباط بالمضمون، مما جعله يبدو في نظرهم جسداً بلا روح، والمضمون الذي يقصده هؤلاء هو موضوع علم المعاني»** (١٩٩٤م، ص ٣٣٦).

يعتبر عبدالفتاح لاشين عبدَالقاهر الجرجاني في بلاغته رائداً للزمخشري، يقول: **«كان عبدالقاهر في فكره ذلك، ونظراته الثاقبة في أعماق تلك التراكيب رائداً للبلاغيين بعده وبخاصّة الزمخشري في تفسيره الكشّاف، فقد طبق فيه فكر عبدالقاهر وبلاغته تطبيقاً أظهر به سموّ التراكيب في الآيات الكريمة وروعة المعنى فيها»** (بلا تا، ص ١٨٥). فيمكننا أن نعتبر السامرائي مطبقاً لآراء الجرجاني النحوية في كتابه *معاني النحو*.

٣ـ٤ الاعتماد على القياس في تحديد العلاقة بين النحو والمعنى

إنّ للقياس تعاريف مختلفة ومتعددة. فقال ابن المنظور في تعريف هذه الكلمة: **«قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً ... إذا قدّره على مثاله»** (١٩٥٦م، ج ٣، ص ١٨٧). وهو في الاصطلاح **«عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل هو: حمل فرع على أصل لعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع و ...»** (الأنباري، ١٩٦٣م، ص ٤٢). ولا شكّ أنّ هذه التعريفات متأثّرة بالمفهوم الفقهي للقياس، حيث نقلها ابن الأنباري من تعريفات الفقهاء. ولكن النحاة الأوائل لم يكونوا يقصدون هذا المفهوم ولا يعنون به عند إطلاق هذا المصطلح **«فسيبويه مثلاً حين استعمل في كتابه كلمة القياس، لم يكن يعني أكثر من أنّ ظاهرة ما من ظواهر اللغة روى لها عن العرب قدر من الأمثلة يكفي لأن توضع لها قاعدة عامة»** (أنيس، ١٩٧٥م، ص ١٨). ولكن لا يسعنا المجال هنا الخوض في تفاصيل تعاريف القياس.

لوحظ من خلال آراء السامرائي النحوية أنه يعتمد على القياس والتعليل المنطقي. فقد عرّفه بعض تلاميذه بأنّه: «**كان وما يزال أميناً دقيقاً مما يدلّ على عمق ثقافته وسعة اطّلاعه ومعرفته بأنه ذو عقلية قياسية لا جماعة ولم يكن مقلّداً في أبحاثه، بل كان أصيلاً في نهجه معتمداً على عقله وعلميته في فهم النصوص**» (الظاهري، ٢٠٠٥م، ص ٩). فهو ردّ على قول إبراهيم أنيس: «**لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض**» (١٩٧٥م، ص ١٥٨). يقول السامرائي: «**وكون الإعراب علماً على المعاني، هو الرأي المقبول الواضح البيّن، إذ لو كانت الغاية منه الخفّة عند درج الكلام، ما التزمه العرب هذا الالتزام**». علاوة على ذلك، يتوصّل السامرائي هناك ورداً على قول إبراهيم أنيس إلى القياس من الآيات القرآنية، ويذكر: «**ومن أوضح الأمور على هذا أنه لو قرأ أحد قوله تعالى: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسولُه﴾ (التوبة ٩: ٣) بالجرّ لاختلّ المعنى وفسد**» (١٤٢٨هـ، ص ٢٥). فهو لا يكتفي بالإشارة إلى شاهد، بل يأتي بشواهد كثيرة ويقول: «**ومن يستطيع أن ينكر أن قوله تعالى: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماءُ﴾ (فاطر ٣٥: ٢٨). لو أبدلت فيه حركة «الله» إلى الرفع وحركة «العلماء» إلى النصب، لاختلّ المعنى وتغير إلى العكس تماماً؟**» (المصدر نفسه). ومن جهة أخرى، فهو لا يأتي بذكر شواهد قرآنية فحسب، بل يأتي بأمثال أخرى ردّاً على آراء إبراهيم أنيس، فيقول: «**وأن الجملة التالية ـ مثلاً ـ إذا كانت غفلاً احتملت معاني عديدة، فإن شكلت نصّت على معنى واحد: أكرم الناس أحمد**» (المصدر نفسه)، فهو يذكر أربعة أوجه لهذه الجملة.

ومن أظهر تعليلاته المنطقية وقياساته، قوله في ضمير الشأن في تفسير الآيات التالية: ﴿**فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى ۞ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ۞ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى ۞ إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَوةَ لِذِكْرِي**﴾ (طه ٢٠: ١١ - ١٤)، وقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۞ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الآمِنِينَ**﴾ (القصص ٢٨: ٣٠ - ٣١)، وقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۞ يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۞ وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَامُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ**﴾ (النمل ٢٧: ٨ - ١٠). ويقول السامرائي في ضمير الشأن في الآيات المذكورة: «**وأنت تلاحظ مقام التفخيم في الآية الثالثة من السياق ﴿أن بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين﴾، فهو مسبوق بالتعظيم والتنزيه مما ناسب ضمير الشأن**» (٢٠٠٧م، ص ٦٠). والذي يجدر بالإشارة هنا، أنّ السامرائي يأتي بشواهد تطبيقية من القرآن الكريم للكشف عن تفاوت معنى ضمير الشأن ويشير إلى دور السياق في الآيات.

وشبيه بقوله هذا في ضمير الفصل في الآيتين التاليتين: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَرُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ (التوبة ٩: ١٠٠). وقال تعالى: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ (التوبة ٩: ٧٢). ويقول السامرائي: «**فانظر إلى الفرق بين الآيتين، فقد جاء بإحداهما بضمير الفصل دون الأخرى، وذلك أنه لما عدل عن قوله ﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾ إلى قوله: ﴿ورضوان من الله أكبر﴾، فجاء بالجملة الاسمية الدالّة على الثبوت، والتي هي أقوى من الفعلية ثمّ أخبر بأنّ رضوان الله أكبر من الجنّات، وملذّاتها ناسب عظم ذلك المجيء بضمير الفصل، فقال: ﴿ذلك هو الفوز العظيم﴾**» (السامرائي، ٢٠٠٧ م، ج ١، ص ٥٠ - ٥١). والشواهد والأمثلة لهذا الأمر كثيرة ومتناثرة في كتابه. ولكن المحصل من هذا الكلام هو أنّ السامرائي، علاوة على فهم هذه اللطائف النحوية ومقايسة هذه اللطائف مع نماذج أخرى، فقد أشار إلى دور السياق في إيصال المعنى.

وفي موضع الكلام عن «أنّ» وإفادتها معنى التعليل، يقول: **«وقد ذكر الزمخشري في البرهان من حروف العلة اللام وكي وأن. والجمهور لا يرون أنها تأتي للتعليل، بل يتأوّلون ذلك. وللنحاة فيما ورد منها للتعليل، ثلاث طرائق مشهورة: الأول رأي البصريين وهو تقدير محذوف، نحو: كراهة أو مخافة أو حذار وما إلى ذلك، مما يستقيم به المعنى ... والثاني رأي الكوفيين وهو أنها تكون بمعنى "لئلا"، والثالث تقدير لام التعليل».** هنا يقوم السامرائي بنقد الآراء المذكورة ويقول: **«والحق أنّها تأتي للتعليل، وذلك لأنّ ذكرها يؤدي في التعليل معنى لا يؤديه حذفها واستبدال غيرها بها أحياناً، وأنه قد يضعف أحياناً تخرجها على الطرائق المشهورة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (البقرة ٢: ٢٨٢). فإنه لا يصحّ تقدير "كراهة أن تضلّ أحداهما فتذكر أحداهما الأخرى"، وذلك لأن (تذكر) معطوف على (أن تضل) فيكون المعنى على هذا كراهة التذكير أيضاً، لأن المعنى "كراهة الضلال فالتذكير"، ومثل ذلك قولك: إني أكره أن تأتيني فأردّك، أي تكره إتيانه فردّه، ومعنى ذلك أنك تكره الإتيان و الردّ جميعاً»**. فهو بقوله هذا لا يقبل رأي البصريين في هذا الموضع. و أما بالنسبة لتعليل الكوفيين، فيقول: **«وكذا إذا قدرت "لئلا" فإن المعنى يكون غير مستقيم أيضاً، فإذا قلت: "لئلا تضلّ إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى"، كان المعنى أن سبب التذكير عدم الضلال، لأنّ الضلال منفي. على هذا فالتوجيهان باطلان أو ضعيفان. أما الطريقة الثالثة فصحيح مع ذكر "أن" ولكن لا يصح تقدير اللام وحدها من دون ذكر "أن"»** (٢٠٠٧م، ج ٣، ص ٣٤٠).

وفي موضع الاستغناء بالجواب عن القسم، يقول النحاة: إنّه قد يستغنى بجواب القسم فيكون الجواب دليلاً على القسم المحذوف وذلك كأن يؤتى باللام الواقعة في جواب القسم: لأذهبَنَّ إليه. والتقدير: والله لأذهبنّ إليه. وأما السامرائي فقد بدا له:

> **«أن ليس ثمة قسم مقدّر، وإنما هو توكيد كتوكيد القسم وهو نظير قولنا: "إنه لمنطلق"، فهذا ليس بقسم مؤكّد كتوكيد القسمين إذ لو أقسمت فقلت: والله إنه لمنطلق. لم يختلف التؤكيد في الجملتين مع أنّ الأولى ليست قسماً كما هو رأي الجمهور. وكذلك قولك: "لقد ذهبت إليه" أو "لأذهبنّ إليه" ليس بقسم وإنما هو توكيد للإثبات، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ﴾ (آل عمران ٣: ١٥٢)... وكذلك ما فيه نون، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللهُ بِشَيءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْديكُمْ وَرِمَاحُكم﴾ (المائدة ٥: ٩٤)، وقوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيبُ وَالَّذينَ مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَو لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنا﴾ (الأعراف ٧: ٨٨) فهل في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ قسم؟ وهل يستقيم الكلام إذا قلت: والله لتعودن في ملّتنا؟ وهل يدلّ ذلك على المعنى المراد؟ الحق أنّ هذا توكيد للإثبات فقط، وليس بقسم فإنك كما تؤكد الأمر والنهي والاستفهام والنفي بالنون تؤكد الإثبات، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلا تَمُوتُنَّ إلا وَأَنتُم مُسْلِمون﴾ (آل عمران ٣: ١٠٢) وقوله: ﴿هَلْ يُذهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغيظ﴾ (الحج ٢٢: ١٥) و... و إلا كيف نؤكد الإثبات من دون قسم إذا أردنا ذلك؟ ألا ترى أننا نؤكد الجملة الإسمية المثبتة من دون قسم، فنقول: "إن محمداً قادم" و"إنه لقادم"، وكذلك يقتضي القياس أن نؤكد الجملة الفعلية من دون قسم، نحو: "لأذهبنّ إليه" و"لقد ذهبت إليه"»** (٢٠٠٧م، ص ١٥٦).

وأما القياس عند السامرائي لا يرتبط باللغة العربية والموازنة بين الجمل فيها فحسب، بل يتعدى أحياناً إلى لغات أخرى:

> **«إنّ اللغة العربية تبدو وكأنّها جهاز متطوّر جداً وإن اللغات الأخرى بالنسبة إليها، كأنها جهاز قديم مختلف، وإنّ فيها مزايا وخصائص لا ترقى إليها بل تقرب منها اللغات المبنية. ولأضرب مثلاً يوضح ذلك: أنت تقول في العربية: "لا طالبَ غائبٌ" و"لا طالبٌ غائباً" و"ما طالب غائباً" و"ما من طالب غائباً" و"ما طالب بغائب" و"إن طالب غائباً و"إن من طالب غائباً" وغير ذلك، وكلّ تعبير له معنى. في حين تقول كل ذلك في الإنجليزية بعبارة واحدة هي no student is absent وغير ذلك كثير»** (٢٠٠٠م، ص ٤٩).

ويقول أيضاً:

«وقد حاولت الوصول إلى المعنى على طريق النظر والموازنة بين النصوص في استعمال الصيغ، وهذا النظر قائم على الاستعمال القرآني أولاً علماً بأن القرآن الكريم قد استعمل بعضاً من الأبنية لمعانٍ خصّها به هو، وقائم أيضاً على دراسة الضوابط العامة والأصول التي وضعها علماء اللغة، وعلى المعاني التي يفسرون بها المفردات أو الأبنية» (٢٠٠٧م، ص ٧).

٤ـ٤ الإتيان بالتعليلات المنطقية في تحديد العلاقة بين النحو والمعنى

كثيراً ما نرى أن السامرائي يعتمد على الاستدلالات المنطقية في التعبير عن المعاني، فهو يقول:

«قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر ٥٤: ٤٩)، بنصب (كل) والرفع ضعيف، لأنّ المعنى على النصب "أنا خلقنا كل شيء بقدر" وعلى الرفع يحتمل هذا المعنى ويحتمل أن تكون "خلقناه" صفة لـ"شيء" والخبر "بقدر" فتكون الأشياء على قسمين: قسم خلقه الله فيكون بقدر وقسم خلقه غيره فلا يكون بقدر، تعالى الله عن الشريك» (السامرائي، ٢٠٠٠م، ص٥٢).

ومن المواضيع التي استفاد السامرائي فيها من التعليلات المنطقية، قوله: **«وهذا الأسلوب "يعني أسلوب الطلب وجوابه" كما هو ظاهر أسلوب شرطي، فيه جزاء مترتّب على ما قبله، ومرتبط به ارتباط الجزاء بالشرط، فقولك: "زرني أكرمك"، معناه أن إكرامك كله مرتبط بزيارته لك ارتباطاً شرطياً، فإذا لم يرتبط الفعل بما قبله هذا الارتباط لم يجزم، قال تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾** (القصص ٢٨: ١٢) **بالرفع ولم يجزم، لأنه ليس على إرادة معنى الشرط، إذ ليس معناه "إن ترسله يصدقني"، وإنما المعنى "أرسله ردءاً فإنه يصدقني"، ولذا ارتفع ولو أراد معنى الشرط لجزم، ونحوه أن تقول: "زرني أكرمك"، فإنك لم تقصد فيه ترتيب زيارتك على زيارته، و إنما المقصود أنا أزورك فزُرني، أي أنا ممن يزورك»** (السامرائي، ٢٠٠٠م، ج٤، ص١١).

وفي موضع آخر، يقول: **«ذهب الجمهور إلى أنّ "ال" الداخلة على الصفة الصريحة اسم موصولٍ ... وذلك نحو قولك: "القادم خالدٌ" أي الذي قدم خالدٌ ... واستدلوا على اسميتها بأمورٍ أهمّها عود الضمير عليها في نحو "قد أفلح المتقي ربّه" وهو أقوى ما يستندون إليه»** (٢٠٠٧م، ج١، ص١٧١). ثمّ يشرح دليلين آخرين اللذين أتى بهما النحويونَ استدلالاً على اسمية "ال" الداخلة على الصفة الصريحة وينقد السامرائي هذه الإستدلالاتِ بصورة صريحة: **«استدلالهم بعود الضمير على "ال" في نحو "قد أفلح المتقي ربّه" استدلال باطلٌ، وذلك إنه إذا كان الضمير يعود على "ال" في الجملة السابقة فعلى من يعود في نحو قولنا: "ما متقي ربّه مضيّع" مما ليس فيه "ال"، فالضمير ههنا يعود على الموصوف المحذوف أو على المتقي نفسه وكذا في الجملة السابقة»** (السامرائي، ٢٠٠٧ م، ج ١، ص ١١٨).

ومن الواضح أنّ أثر الاستدلالات المنطقية في تحديد العلاقة بين النحو والمعنى بارزٌ في كتب السامرائي النحوية. ولكننا جئنا بمصاديق عدة نموذجاً، فهذا العنوان يتطلّبُ بحثاً مستقلاً بذاته.

٥ـ٤ دور السياق في تحديد المعنى النحوي في دراسات السامرائي النحوية

يعرف السامرائي السياق بأنه: «**هو مجرى الكلام وتسلسله واتصال بعضه ببعض**» (٢٠٠٠م، ص ٦٣). فهو يرى أنّ السياق والمقام ـ و هما ليسا بشيء واحد ـ من القرائن المهمة في فهم الكلام والدلالة على معناه. فربّما كان السامرائي في هذا متأثراً بعبد القاهر، حيث يقول: **«إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يُضمّ بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد. فهذا علم شريف وأصل عظيم»** (١٩٨٤م، ص ٣٩١).

وهناك يقول أحد الباحثين: **«والفارق بين عبدالقاهر وغيره من اللغويين والبلاغيين أنه تنبّه لدلالات العلاقات النحوية وتنبه لتأثيرها على الدلالة الوضعية للعلاقة اللغوية في سياق بعينه»** (أبو زيد، ١٩٩٢م، ص ٨٩).

وأما السياق فهو من أهم القرائن الدالة على المعنى ومعدن سرّه هو القرآن الكريم. ويرى أحمد عبدالستار الجواري أنه على النحويين الجدد أن يستندوا إلى واقع اللغة وعلى الروايات الصحيحة الصادقة لتراكيبها المألوفة، فيقول: **«وبين أيدي الباحثين**

والدارسين نصّ عربي هو في قمة أساليب العربية: "لا تأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه". أسلوب حاشا أن يخضع للضرورة، ولا تكلف فيه ولا وعورة. إنه هو الكتاب العزيز، الذي جمع خلاصة أساليب العربية ووجهها الوجهة التي حفظتها من العبث والانحلال والاضمحلال» (٢٠٠٦م، ص ٦٥).

وأما السامرائي فقد أتى في كتابه *معاني النحو* بالأمثلة القرآنية، وهي عنصر بارز في كتابه ومن أبرز معالم منهجه، إليك نموذجاً منها:

يتكلم السامرائي عن زيادة "لا" بعد "أن" للتوكيد، فيقول:

«تزاد "لا" بعد "أن" توكيداً؛ ومن ورودها زائدة موكدة في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ (الأعراف ٧: ١٢)، والمعنى ما منعك أن تسجد؟ و إلا كان إبليس ساجداً ويكون محاسباً على سجوده، لأنه سيكون المعنى: ما منعك من عدم السجود؟ أي لمَ سجدت؟ في حين أن المعنى هو: ما منعك من السجود أي لمَ لمْ تسجد؟ يدلّ على ذلك، قوله تعالى في سورة «ص»: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ اَسْتَكْبرتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ (ص ٣٨: ٧٥)، فزيدت "لا" في الأعراف توكيداً، ولم تزد في «ص» وذلك أن المقام يقتضي أن يكون كل في موضعه، وسياق كل من القصتين يوضح ذلك» (٢٠٠٧م، ج ٣، ص ٣٤٢).

ثمّ يقوم السامرائي بشرح هذا السياق ومقارنته في السورتين المذكورتين:

«وبالنظر في سياق كل من السورتين يتضح سبب زيادة "لا" في الأعراف، دون سورة «ص»، فإنّ التوكيد في سورة الأعراف أكبر، فاقتضى ذلك أن يؤتي بـ"لا" الزائدة المؤكدة، يدلّ على ذلك بدؤه القصة في سورة الأعراف بقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُم﴾. و"لقد" مؤكدان هما اللام و"قد"، وهي أعني "لقد" جواب قسم عند النحاة، والقسم توكيد بخلاف القصة في «ص»، فإنها تبدأ بقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾. والمؤكدات في قصة الأعراف أكثر "لقد وزيادة لا، أنك من الصاغرين، أنك من المنظرين، لأقعدنّ، لآتيناهم، لأملأنّ جهنم منكم أجمعين، وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين". فناسب ذلك المجيء بـ"لا" الزائدة المؤكدة. ثم أن مقام السخط والغضب في قصة الأعراف أكبر، فناسب ذلك الزيادة في التوكيد والغلظة في القول ويدلّ على ذلك أمور، منها: أنه طوى اسمه فلم يذكر في الأعراف، فقال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلا تَسْجُد﴾، في حين ذكر اسمه في «ص»، فقال: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسَ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾. ويدلّ على ذلك صيغة الطرد في الأعراف، قال: ﴿فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ أَنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾. وكرّر الطرد مرة أخرى في الآية ١٨، قائلاً: ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْؤوماً مَدْحُوراً﴾، وليس كذلك في سورة «ص»، فإنه قال: ﴿قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ وإنَّ عَلَيكَ لَعْنَتِي إِلى يَومِ الدِّينِ﴾» (٢٠٠٧م، ج ٣، ص ٣٤٢ـ٣٤٧).

ومن مواضع اهتمامه بالسياق، قوله في اختلاف المصادر المختلفة لفعل واحد، ونحن ندري بأنه قد يكون للفعل الواحد ولاسيّما الفعل الثلاثي، فله مصادر متعددة وذلك مثل «كفر» فمن مصادره الكفر والكفران والكفور، فالكفران أكثر استعمالاً في جهود النعمة، والكفر في الدين والكفور فيهما جميعاً. والسامرائي لإظهار اختلاف المعنى في المصادر المتقدمة، قال:

«وقد وردت كلمة "الكفر" في القرآن الكريم في سبعة وعشرين موطناً، كلّها تدلّ على الكفر في الدين، ووردت "الكفران" في موطن واحد، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلاَ كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ﴾ (الأنبياء ٢١: ٩٤)، وهي بمعنى الجحود وتقابل الشكر. ووردت كلمة الكفور في ثلاثة مواطن في القرآن الكريم تحتمل المعنيين ... فكأنّ الكفور أعمّ من الكفر والكفران» (١٤٢٤هـ، ص ١٩).

ويقول في موضع آخر: **«و قد اختص القرآن الكريم قسماً من المصادر بمعنى معيّن كالصوم والصيام، فقد اختصّ كلمة "الصوم" بمعنى الصمت، قال تعالى: ﴿فَكلُي وَاشْرَبي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَينَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولي إِنّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَانِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً﴾**

(مريم ١٩ : ٢٦)، ولم ترد كلمة الصوم في القرآن الكريم في غير هذا الموطن. وكأنما لما كانت بمعنى الصّمت، جيء بها على وزنه وخصّها الله به. وأما الصيام فقد وردت في تسعة مواطن من القرآن الكريم كلها بمعنى العبادة المعروفة» (المصدر نفسه، ص ٢٠).

ذهب السامرائي في تبيين الفرق في اختلاف النفي بين "لا" و"لن" إلى أنّ: **«الحقّ أن "لا" و"لن" لمجرّد النفي عن الأفعال المستقبلة والتأبيد وعدمه يؤخذان من دليل خارج»** (٢٠٠٧م، ج ٣، ص ٣١٢).

ويرى أنّ اختلاف النفي في الآيتين الكريمين التاليين: **﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الاَخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ۞ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدَاً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾** (البقرة ٢: ٩٤ - ٩٥) و**﴿قُلْ يَا أَيهُّا الَّذِينَ هَادُواْ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ الموْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ۞ وَلا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدَاً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾** (الجمعة ٦٢: ٦ -٧)، في ورود إحداهما بـ"لن" والأخرى بـ"لا" لسبب اقتضاه المقام.

فنفى الأول بـ"لن" أي "ولن يتمنوه" والثانية بـ"لا" أي "ولا يتمنوه". وسبب ذلك أنّ الكلام في الأولى على الآخرة: **﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الاَخِرَةُ﴾**، وهي استقبال فنفى بـ"لن"، وهو حرف خاصّ بالاستقبال. وإن الكلام في الثانية عامّ لا يختصّ بزمن دون زمن: **﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ﴾**، فهذا أمر مطلق فنفي بـ"لا"، وهو حرف يفيد الإطلاق والعموم. والله أعلم (السامرائي، ٢٠٠٧م، ج ٣، ص ٣١٩). فلاحظنا أنّ السامرائي استعمل كلمة "المقام" و"الدليل الخارج" لتعليل مثل هذه العبارات، وإن هذا المصطلح يدلّ على دور السياق وما يتعلّق به في تحديد العلاقة بين النحو والمعنى.

٦.٤ الاعتماد على اللغة العربية الحاضرة واللغة الدارجة

الجدير بالذكر هنا، أنّ السامرائي يهتمّ في أثناء عرضه للآراء النحوية المختلفة بذكر وجهة نظره الشخصي ولا يكتفي بعرض الأوجه النحوية أو الخلاف النحوي بين النحويين، وإنما يتعقّبها بالبيان والإيضاح، يوجّه نظراً ما أو يتّخذ منها موقفاً مشخصاً ويستشهد على موقفه من أي قضية من القضايا التي يعرضها أو موقف من المواقف بكلام العرب وقد يعتمد على اللغة الدارجة في تحليل بعض القضايا النحوية، فهو يشرح ويبرّر دليل وقوع "لا" قبل القسم، فإنّه بعد ذكر الآراء المختلفة في "لا المذكورة"، يقول: **«فمنهم من ذهب إلى أنّ "لا" قبل القسم زائدة تفيد التوكيد، فمعنى "لا أقسم بيوم القيامة"، أقسم بيوم القيامة»** (المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤٦)، و**«قيل: إن "لا" نافية واختلفوا في هذا النفي، فمنهم من ذهب إلى أنه يفيد نفي أمر سابق قبل القسم ... وذهب الزمخشري إلى أنها للنفي والمقصود بذلك إعظام المقسم به ... وقيل: إنها لتوكيد النفي الذي جاء فيما بعد ...** » (السامرائي، ٢٠٠٧، ج ٤، ص ١٤٧). فهو يذكر ايضاً آراء المعاصرين أمثال محمد عبده وبنت الشاطيء. وفي النهاية يصل إلى أنّ **«هذا التعبير- أي القسم- لون من ألوان الأساليب العربية، تخبر صاحبك عن أمر يجهله أو ينكره، وقد يحتاج إلى قسم لتوكيده، لكنك تقول له: لا داعي لأن أحلف لك على هذا، أو لا أريد أن أحلف لك أن الأمر على هذه الحال، ونحوه مستعمل في الدارجة عندنا، نقول: ما أحلف لك أن الأمر كيت وكيت، أو ما أحلف لك بالله، لأن الحلف بالله عظيم أن الأمر على غير ما تظن، أو ما أكول والله ان الأمر كذا وكذا أي لا أقول والله»** (المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤٩).

وفي موضع آخر، يشرح فائدة أسماء الأفعال على الطلب بأنّ الفائدة منها هي المبالغة والتوكيد، يقول: **«ويدلّ استعمالنا لها في اللغة الدارجة على ذلك، فـ"اص" أو "هص" مقلوب "صه" أبلغ في الزجر من اسكت وأشدّ، وقد نستعملها في المواقف التي تستوجب الصمت المطبق كأن يكون موقف رعب أو موقف يستدعي الصمت لسماع شيء مهم»** (المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٧).

اختلفت الآراء في نوع "الفاء" في الآية الآتية: **﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۞ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۞ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾** (المدثّر ٧٤: ٣ ـ ٤ ـ ٥). يذكر النحاة أن الفاء دخلت هنا لمعنى الشرط: **«كأنه قيل: وما كان فلا تدع تكبيره»** (الزمخشري، ١٩٤٨م، ج٣، ٢٨٥)، وأما الظاهر فإنها زيادة في التوكيد والتخصيص هنا، فقدّم المفعول للتخصيص وجاء بالفاء زيادة في التوكيد، ونحوه قوله تعالى: **﴿بَلِ اللهَ**

فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ وقوله: **﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾** فجيء بالفاء زيادة في التوكيد (السامرائي، ٢٠٠٧م، ج ٤، ص ٩٤). وقد ذهب أبوالفتح إلى أنها زائدة في نحو **﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّر﴾** ونحوه أن يقال: "زيداً فاضرب وعمراً فاشكر" (الرازي، بلا تا: ج ٣٠، ص ١٩١).

ويستدلّ السامرائي على ذلك من اللغة العربية الدارجة، فقال: **«والفاء لا تزال تستعمل عندنا في لغتنا الدارجة في العراق لتوكيد الكلام، تقول: "والله ما أروح"، فإذا أكّدنا قلنا: "و الله فلا أروح"»** (٢٠٠٧م، ج ٤، ص ٩٤).

فقد ذكر السامرائي في موضع آخر، الخلاف بين النحويين في زيادة الكاف وعدمها في قوله تعالى: **﴿وَلَيسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ﴾** (الشورى ٤٢: ١١)، أو دخول "مثل" عليه، كقول الشاعر: «**فأصبحوا مثل كعصف مأكول**». يرى السامرائي أن الكاف ليست زائدة، وإنما هي على معناها وبيّن الفرق بين استخدام "مثل" وحدها وبين استخدام الكاف معها. فإن استخدام "مثل" دون الكاف هو نفي الشبيه القريب، وأما باستخدام الكاف معها فهو الشبه البعيد و**«لكنه قال: "ليس كمثله شيء" مريداً بذلك نفي المشابهة ولو من وجه بعيد على معنى أنه لا يشبه شيء ولو من وجه بعيد ...»** (السامرائي، ٢٠٠٧م، ج ٣، ص ٥٥ ـ ٥٤). يتابع السامرائي رأيه حتى يصل إلى قول الشاعر:

قُبٌّ مِنَ التَّعْدَاءِ حُقْبٌ فِي سَوَقْ لَوَاحِقِ الأَقْرابِ فِيهَا كَالمَقَقْ

يرى السامرائي أنها هنا أيضاً ليست بزائدة وربَطَ الكلام باللغة الدارجة، فقال:

> **«والمقق هو الطول، لأنّا نقول فيها طول ولا نقول: فيها كالطول. وهذه الزيادة سماعية عند النحاة. والذي أراه أنها ليست زائدة، بل هي على معناها أيضاً ونحن نستعمل في لغتنا الدارجة، فنقول: هذا القميص بين مثل الطول وأرى فيه مثل القصر، والمعنى أنه ليس فيه طول واضح أو قصر واضح، وإنما هو كأنما فيه طول»** (المصدر نفسه).

٤ـ٧ الاعتماد على الحديث النبوي لإثبات العلاقة بين النحو والمعنى

قد يلجأ السامرائي إلى الحديث النبوي الشريف في توجيه المعنى. ففي مبحث "تشبيه الاسم الموصول بالشرط"، يقول: **«قد يشبه الاسم الموصول بالشرط فتدخل في جوابه الفاء، نحو: "الذي يدخل الدار فله مكافأة"، فإن دخول الفاء معناه أن المكافأة تترتّب على دخول الدار ترتّب الجزاء على الشرط، فيكون دخول الدار سبباً للحصول على المكافأة وأما حذفها فيحتمل السببية وغيرها ... »** (٢٠٠٧م، ج٧، ص ١٠٨). وفي مسار ذلك والإتيان بالأمثلة الأخرى، يصل إلى الآية الشريفة: **﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا المُؤمِنِينَ وَالمُؤمِنَاتِ ثُمَّ لَم يَتُوبُوا فَلَهُم عَذابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذابُ الحَرِيقِ﴾** (البروج ٨٥: ١٠)، وقال: **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ ذلكَ الفُوزُ الكَبِيرُ﴾** (البروج ٨٥: ١١). فجاء في الأولى بالفاء دون الثانية، وذلك لأن المقام والسياق يقتضيان توكيد الأولى، وذلك أنها جاءت تعقيباً على الذين فتنوا المؤمنين عن دينهم وجعلوهم في الأخاديد وأضرموا عليهم النار: **﴿قُتِلَ أَصْحابُ الأُخْدُود ۞ النَّار ذات الوقُود ۞ إِذْ هُمْ عَلَيْها قعُود﴾** (البروج ٨٥: ٤ -٦)، فأكّد لهم العذاب بسبب فتنتهم المؤمنين عن دينهم. ويحتمل أن يكون حذف الفاء من أصحاب الجنة إشارة إلى أنّ دخول الجنة ليس بالعمل وحده، بل هو برحمة من الله وفضل كما ذكر الرسول ﷺ لأنّ العمل الصالح لا يبلغ أن يكون مقابلاً للجنّة، فيكون دخولها برحمة الله واقتسامها بالعمل، قال النبي ﷺ: **«لن يدخل أحدكم الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»، فحذف الفاء في أهل الجنة، لأنها ليست السبب للدخول وجاء بها في أهل النار لأن أعمالهم هي السبب في دخولها، والله أعلم»** (السامرائي، ٢٠٠٧م، ج ٤، ص ١١١).

٨.٤ المشاكلة بين البناء اللغوي والمعنى

من الأمور التي يمكن أن ننظر إليها بعين الإعتبار في دراسات السامرائي النحوية، دور المشاكلة بين البناء اللغوي والمعنى. ولذلك قد بدأنا في توجيه هذا الادّعاء بذكر شاهد من كتابه، حيث قال: **«ويبدو لي أنّها "يعني أني" تختلف عن "كيف" و"أين" من ناحية أخرى، هي القوة في الاستفهام، وبناؤها اللغوي يوحي بذلك، فالتشديد الذي فيها والمدة الطويلة في آخرها يرجحان ذلك»** (٢٠٠٧م، ج ٤، ص ٢١٩). ثمّ يشير السامرائي هنا إلى دور المشاكلة في اختلاف المعنى في مفردات أخرى: **«وقد لوحظ في كثير من الألفاظ في العربية أن بناءها اللغوي مشاكل لمعناها، وذلك كما مرّ في "من" و"ما" و"لن" و"لا"، فـ"من" مقيّدة و"ما" مطلقة، وقد عرفنا أن "ما" أوسع استعمالاً من "من"، لأنّ "من" تكاد تكون مختصة بالعقلاء و"ما" تكون لغير العقلاء ولصفات من يعقل، كما مرّ تقرير ذلك، و"لن" مقيّدة و"لا" مطلقة، وقد عرفنا أن "لا" أطول زمناً من "لن"، و"أنّى" في آخرها مدة طويلة، بخلاف "أين" و"كيف". وقد عرفنا أنها أوسع استعمالاً منهما، فهي تجمع معنييهما، وربما زادت على ذلك معنى "متى" أو غيره، وهي أقوى استفهاماً منهما، فإن في قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾، من العجب ما ليس في قولنا: "من أين لك هذا" وفي قوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ من التعجب ما ليس في "كيف". وعلى هذا، فهي تختلف عن "من أين" و"كيف" من ناحيتين، هما السعة في أدائها المعنى والقوّة في الاستفهام، والله أعلم»** (المصدر نفسه).

رأينا في قوله هذا بأن السامرائي قد صرّح بدور المشاكلة بين البناء اللغوي والمعنى في دراساته النحوية، لا في اسم واحد وهو "أنّى"، بل في حروف مختلفة منها "لا ولن" وأسماء مثل "ما ومن الاستفهاميتين". فهو يشير إلى معنى "لا" واختلافها مع "لن": **«بذلك تكون الملاحظة الطريفة في أنّ النفي بلا أطول من النفي بلن، لأنّ آخرها ألف، وهو حرف يطول فيه النفس، فناسب طول المدة بخلاف لن، ملاحظة صحيحة»** (السامرائي، ٢٠٠٧م، ج ٣، ص ٣١٨).

٩.٤ الدراسة الإحصائية لإثبات قضيّة ما

قد يتطرّق فاضل صالح السامرائي إلى دراسة إحصائية في القرآن الكريم ليرى صحة قول النحاة في مسألة نحوية، مثلاً بالنسبة لـ"إن" "إذا" الشرطيتين، يرى السامرائي أنّ **«ما ذكره النحاة صحيح على وجه العموم، فإن "إذا" تستعمل للمقطوع بحصوله والكثير الوقوع بخلاف "إن" التي أصلها الشك والإبهام أو ما هو أقل مما يستعمل بـ"إذا". ويبدو ذلك واضحاً في استعمال القرآن الكريم»** (٢٠٠٧م، ج٤، ص٦٤). وليثبت قوله هذا فيقوم بعملية إحصاء[1] استعمال "إذا" في القرآن الكريم، يقول: **«يدلّ على ذلك أيضاً أن "إذا" على كثرة استعمالها في القرآن الكريم، فقد وردت في أكثر من ثلاثمائة وستين موضعاً، لم ترد في موضع واحد غير محتمل الوقوع، بل هي كلها إما مقطوع بوقوعها أو كثير الوقوع بخلاف "إن"»** (المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٥).

في موضع آخر، يعتمد على عملية إحصائية للسامرائي، عليّ فودة تحت عنوان *الشرط بإن وإذا في القرآن الكريم* حتى يتبيّن صدق قول النحاة أو عدمه: **«قالوا ولما كانت "إذا" تفيد الجزم بالوقوع، غلب معها لفظ الماضي، لكونه أدلّ على الوقوع، باعتبار لفظه، بخلاف "إن" التي تستعمل في المعاني المحتملة، والمشكوك فيها، فإنه غلب معها الفعل المضارع»** (المصدر نفسه). وهذا قول الزركشي في *البرهان* (ج ٢، ص٣٦٢)، والتفتازاني في *مختصر المعاني* (ص ٦٠ - ٦١) وصاحب *الإيضاح* (ج ١، ص ٨٨). فالواضح أن قول النحاة هو أنهم قالوا إن "إذا" يستعمل معها الماضي أكثر من "إن"، ولذلك يقوم السامرائي بإحصاء دقيق ويستنتج: **«وملاحظة النحاة هذه صحيحة، فقد وردت "إذا" في القرآن الكريم - شرطية وظرفية - في اثنين وستّين وثلاثمائة موضع، منها ثمانية عشر موضعاً فقط، وردت بالفعل المضارع، والبقية وردت بالفعل الماضي، مما يؤيّد ملاحظة النحاة»** (٢٠٠٧م، ج ٤، ص ٦٦).

---

١. والظاهر أنّ السامرائي في الإحصائية المذكورة، استفاد من مقالة ***الشرط بإن وإذا في القرآن الكريم*** لعلي فودة.

الخاتمة

١ـ إنّ الدارسات النحوية لفاضل السامرائي توظّف الدلالات والرموز للتعبير عن الحالات الإعرابية وتعتمد في استخلاص معاني تلك الحالات علاقات الألفاظ داخل التركيب، كما تعتمد في إبراز المعاني ما يطرأ على اللفظ من تغيير في البنية زيادة أو نقصاناً، وعلى ما يحدث للألفاظ من تغيير في مواقعها من تقديم أو تأخير وحذف وإضمار وما يحمله اللفظ من علامات التأنيث أو التذكير والتعريف أو التنكير والإفراد أو التثنية أو الجمع، و ما تراعى فيه حالة المخاطب و ما يقتضيه السياق وغير ذلك من السبل والوسائل التي تؤدي إلى استخلاص المعنى أو التعبير عنه وهذا ما نراه عند السامرائي والجرجاني بصورة مشتركة ويمكن القول بأن السامرائي ليس إلا منظراً عملياً لآراء الجرجاني النحوية.

٢ـ يجمع السامرائي في تحديد العلاقة بين النحو وعلم البلاغة وعلم المعاني منها خاصة، فهو يرى أن النحو العربي انصرف عن مهمته وأصوله وهي تأليف الكلام وترتيبه وتركيبه وأحواله المختلفة ودور هذه التراكيب والأحوال في تأدية المعنىدأديى .

٣ـ يعتمد السامرائي في تحديد العلاقة بين النحو والمعنى على السياق والتراكيب الكلامية والتعليلات المنطقية وقياس التراكيب بعضها مع بعض مع اعتمادها في شواهدها على القرآن الكريم وللشواهد القرآنية في كتب السامرائي النحوية حصة الأسد وقد أشار السامرائي إلى هذه القضية، فهو يفهرس الآيات وينظر في الفروق التعبيرية وفي السياق الذي ورد في كلّ تعبير.

٤ – كان السامرائي في كتبه النحوية أكثر توسعاً في سرد الأحكام النحوية التي لها علاقة بتفسير الجملة العربية وتبين معناي التراكيب المختلفة بعيداً عن الآراء المتضارعة التي لا طائل في ذكرها. قد يعرض المفردات النحوية عرضاً مختصراً وقد يبسط آراء النحويين ويعتمد على الشرح في المفردات التي تؤثّر في المعنى كالتقديم والتأخير، الذكر والحذف، التوكيد، التشابه والاختلاف. و إنه ليس مجرد ناقل للآراء المختلفة النحوية، بل ينقدها ويمحّصها ويميّز بين الصحيح والسقيم ببصيرة وملكة موهوبة مفنداً تارة ومرجحاً أخرى مما يدلّ على تضلعه بهذا العلم واتساع آفاقه النحوية والأدبية.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

المصادر والمراجع

أ. العربية:

❁ ***القرآن الكريم***

١. أبو زيد، نصرحامد. (١٩٩٢م). ***إشكاليات القراءة وآليات التأويل***. (ط ٢). بيروت: المركز الثقافي العربي.

٢. ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٩٥٦م). ***لسان العرب***. بيروت: دار صادر.

٣. أنيس، إبراهيم. ***من أسرار اللغة***. (١٩٧٥م). (ط ٥). القاهرة: مكتبة الأنجلو.

٤. البكري، طلال؛ وسام أحمد. (١٩٩١ م). ***جهود فاضل السامرائي النحوية***. رسالة ماجستير، جامعة تكريت، إشراف: جمعة حسين، ١٩٩١م.

٥. تمام، حسان. (١٩٩٤م). ***اللغة العربية: معناها ومبناها***. القاهرة: دار الثقافة.

٦. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء. (١٩٦٣م). **لمع الأدلة في أصول النحو**. (تحقيق: عطية عامر). بيروت: المطبعة الكاثولية.

٧. الجرجاني، عبد القاهر. (١٩٨٤م). ***دلائل الإعجاز***. (تحقيق: محمود محمد شاكر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

٨. ـــــــــــــــــ. ***أسرار البلاغة***. (١٩٩١ م). (تعليق: أبو فهد محمود محمد شاكر). (ط ١). جدة: دار المدني. دار المدني بجدة.

٩. الجواري، أحمد عبد الستار. (٢٠٠٦م). ***نحو التيسير***. بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي.

١٠. ـــــــــــــــــ. (١٩٨٧م). ***نحو المعاني***. بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي.

١١. الخالدي، كريم حسين ناصح. (٢٠٠٦م). ***نظرية المعنى في الدراسات النحوية***. (ط ١). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

١٢. الرازي، فخر الدين. (١٤٢٠ ه). ***التفسير الكبير***. مصر: البهية.

١٣. الزمخشري، جار الله. (١٩٤٨م). ***الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل***. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

١٤. السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٠م). ***الجملة العربية والمعنى***. (ط ١). بيروت: دار ابن حزم.

١٥. ـــــــــــــــــ. (١٤٢٨هـ). ***معاني الأبنية العربية***. (ط ٢). القاهرة: دار عمار.

١٦. ـــــــــــــــــ. (٢٠٠٧م). ***معاني النحو***. (ط ١). بيروت: دار الإحياء التراث العربي.

١٧. السليطي، ظبية سعيد. (٢٠٠٢م). ***تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة***. (ط١). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

١٨. السيد، عبد الحميد. (٢٠٠١م). «التراكيب النحوية من الوجهة التداولية». ***مؤتة للبحوث و الدراسات***. المجلد السادس عشر. العدد الثاني. ص ٥٧.

١٩. الصغير، محمد حسين على. (١٩٩٩م). ***أصول البيان العربي في ضوء القرآن الكريم***. (ط ١). بيروت: دار المؤرخ العربي.

٢٠. الظاهري، مظفر عبد رومي. (٢٠٠٥ م). ***آراء الدكتور فاضل السامرائي في كتابه: معاني النحو***. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. إشراف: هشام إبراهيم الحداد.

٢١. الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (١٩٥٥م). ***معاني القرآن***. القاهرة: دار الكتب المصرية.

٢٢. لاشين، عبدالفتاح. ***التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عبدالقاهر***. الرياض: دار المريخ.

٢٣. مصطفى، إبراهيم. (١٩٩٢م). ***إحياء النحو***. (ط٢). القاهرة: لجنات تأليف والترجمة والنشر.